

إلى السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

التزام القطاعات الحكومية بمقتضيات القانون
المتعلق بحماية المعطيات الشخصية

الموضوع: سؤال كتابي حول

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد،

السيدة الوزيرة المحترمة،

لوحظ في الشهور الأخيرة لجوء العديد من القطاعات الحكومية إلى منصات لتجميع معطيات شخصية تدرج في إطار الالتزامات الواردة في القانون المتعلق بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي وفي نطاق الالتزامات الدولية للمملكة، دون الإشارة إلى الحصول على الإذن المسبق من اللجنة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، ومن الأمثلة الواضحة على هذه الممارسات المعطيات التي تم تجميعها في إطار منصة المشروع الحكومي (فرصة) ومنصة مشروع الاستشارة حول المدرسة العمومية (مدرستي)، بالإضافة إلى ما يتم تجميعه من معطيات من قبل أنظمة الحراسة والاستقبال في المرافق العمومية خاصة سجلات الزوار وتسجيلات كاميرات المراقبة.

لذا، نسألكم السيدة الوزيرة المحترمة عن:

-تقييمكم لالتزام الإدارات العمومية بمقتضيات القانون المتعلق بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي؛

-الإجراءات التي تتوون القيام بها لضمان التطبيق السليم والأمثل لهذا القانون.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

صاحب السؤال

الدحماني المصطفى